

المحاضرة خامسة مديونية الخارجية في الدول النامية واليات علاجها

الأستاذة: حملاوي سكية 2022-2023

احتلت قضية المديونية الخارجية المستحقة على الدول النامية معظم الدراسات الاقتصادية الدولية خلال الثمانينات، وتعود بداية الديون الخارجية الى نهاية الستينات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، الا ان الازمة لم تنفج بعد خلال سنوات الستينات والسبعينات، ولم تشعر خلالها الدول المدينة بسبب العوامل التالية:

- استقرار أسعار الصرف العملات المختلفة
- الحصول على فائض نفطي كبير للدول المصدرة للنفط
- انخفاض أسعار الفائدة
- عدم حلول اجال استحقاق الديون
- لكن الديون بدأت تتجه نحو الازمة عندما تغيرت الأوضاع الدولية بشكل كبير وذلك لتوافر عوامل عديدة هي:

❖ -انهيار أسعار الصرف الثابتة سنة 1973

❖ -ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير سنة 77 و80/79

❖ -حالة الركود التضخمي

❖ -ارتفاع أسعار الفائدة الدولية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، وبدأت العديد

من الدول المدينة الكبرى تعلن توقفها عن دفع التزاماتها الخارجية بعد ان وصلت هذه الالتزامات الى مستويات قياسية مسبقة لا تستطيع الدول المدينة الوفاء بها مثل : المكسيك، الأرجنتين، البرازيل

وقد كان هذا الإعلان بمثابة دق ناقوس الخطر لتحذير الدول الدائنة والمدينة والمؤسسات المالية الدولية من المديونية بالشكل الراهن.

أولاً: أسباب المديونية الخارجية:

1- الأسباب الداخلية:

➤ **تزايد الطلب الكلي وضعف المدخرات الوطنية:** اتبعت الدول النامية انماطاً للاتفاق المبنية على زيادة في الاستهلاك الكلي من السلع والخدمات بمعدلات تفوق كثيراً إمكانيات الإنتاج المحلي وهذا يشجع الواردات على حساب الصادرات، ولهذا عجزت الادخارات المحققة محلياً عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار المستهدف، ونظراً لتبني الدول النامية لبرامج طموحة للنمو، وكان نتائج ذلك حدوث فجوة موارد مالية مما جعل هذه الدول تضطر إلى اعتماد على قروض خارجية لتغطية هذه الفجوة بالإضافة إلى عاملي انخفاض أسعار الفائدة وتراكم الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط وللنفط ويحث أصحاب الفائض عن فرص الاستثمار.

➤ **سوء تسيير الدين الخارجي:** لم يتوفر لمعظم الدول المدينة تصور واضح لكيفية إدارة وتسيير عملية الاقتراض الخارجي وتقييم جدارة الدول المدينة في تسديد الدين عند استحقاقه، ولهذا فإن التسيير الجيد هو جزء أساسي من التسيير الاقتصادي الكلي السليم، ولذلك فإن مسيري الدين الخارجي يجب أن تتوافر لديهم معلومات وافية عن حجم الدين وأسعار الفائدة وفترات التسديد وأجال الاستحقاق وكفاءة استخدام الدين والإنتاجية المترتبة على هذا الاستخدام وحجم الاحتياطيات الخارجية وأسعار الصرف وتطورات أسعار الفائدة ومصادر الإقراض الأخرى البديلة. ويشير الاحتياطيات الخارجية وأسعار الصرف وتطورات أسعار الفائدة ومصادر الإقراض الأخرى البديلة. ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في سنة 1985 إلى أن هناك دراسة أجريت عن عشرين دولة نامية فيما يتعلق بتسيير الدين الخارجي، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أربعة بلدان فقط من عشرين دولة هي التي تقوم بتسيير ديونها بشكل جيد ومنتظم، وعليه فإن التسيير السيء للديون الخارجية في معظم الدول المدينة أدى إلى زيادة تازم وضع الديون الخارجية لهذه البلدان

➤ **فشل السياسات الإنمائية:** اتبعت معظم الدول النامية سياسات التنمية المعتمدة على إحلال محل الواردات ولكن هذه السياسة لم تنجح في تحقيق الهدف المنشود وهو التخفيض الواردات ولكن الأمر أدى إلى إنتاج موجه للسوق المحلية وليس للتصدير وتدهور حالة ميزان المدفوعات عوض تحسنه، وانخفاض الصادرات نظراً لسياسة الإحلال التي تقضي على المفاهيم المرتبطة بالمزايا النسبية في حين اتبعت دول جنوب شرق آسيا سياسات التنمية المعتمدة على التوجه نحو الخارج، وفي ظل هذا الوضع الذي أدى إلى تزايد حجم وقيمة الواردات أكبر من حجم الصادرات، وكان الاتجاه الحتمي نحو الدين الخارجي لتمويل العجز المتزايد في ميزان المدفوعات.

➤ **عدم وجود بيئة جاذبة لرأس المال وهروبه نحو الخارج:** ان البيئة الملائمة او الجاذبة لرأس المال تتمثل في توفر العوامل السياسية والتوجهات وكان من نتيجة عدم وجود هذه البيئة في البلدان النامية هي عزوف الاستثمارات الأجنبية عن انشاء او المشاركة في الانشاء، ومع وجود عوامل أخرى سلبية مثل التسبب والفساد الإداري والبروقراطية واتجهت رؤوس الأموال للخارج.

كما ان التجارب السالفة للحكومات المختلفة في هذه البلدان تؤثر في قرار أصحاب رؤوس الأموال، وان السلوك مثل التاميم والمصادرة والاضطراب السياسية والانقلابات العسكرية وتغيير نظام الحكم تؤدي بالضرورة الى تفاقم ظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج لهذه الاخطار.

2-العوامل الخارجية:

➤ **التبادل اللامتكافئ وتدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية:** تخصصت الدول النامية في قطاعات إنتاجية او صناعية غير زائدة واكل مردودية معتمدة على تكنولوجيا ضعيفة ، كما تخصصت أيضا في تصدير مواد أولية بأسعار لا تتحكم فيها وانما يتحكم في سعرها العرض و الطلب عليهما في السوق في حين ان الدول المتقدمة تخصصت في قطاعات استراتيجية صناعية وزراعية ذات تكنولوجيا متطورة بالاضافة الى تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية نتيجة لزيادة أسعار الواردات بمعدل أكبر من معدل تزايد أسعار الصادرات الى تفاقم العجز الخارجي واللجوء الى تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض.فحصيلة صادرات الدول النامية تتميز بالتذبذب وترتبط بظروف الاقتصاد العالمي وتميل أسعارها الى الارتفاع.

➤ **الازمات النقدية الدولية:** ان تطور سوق الارورو-دولار الذي تبوا مكانه هامة في زيادة التمويل الدولي وبشكل واسع في ظل الحرية الخالية من القيود التي تفرضها السلطات النقدية في الدول قد أدى الى تنافس البنوك الدولية في اقراض الدول النامية التي كانت ترغب في الحصول على قروض خارجية،بالاضافة الى عجز ميزان المدفوعات الأمريكي،مع تهاطل الفوائض المالية للدول النفطية،كل هذا أدى الى اقبال الدول المدينة وخاصة دول أمريكا اللاتينية على الاقتراض من هذه السوق مما زاد في تعقيد الازمة مع بداية الثمانينات.

➤ **طبيعة الديون المقترضة:** يشير تقرير البنك الدولي عن سنة 1985 الى ان نصيب القروض المعقودة بأسعار فائدة معوضة بالنسبة لمجموع الديون الخارجية للدول النامية قد 42.7 بالمئة، من مجموع الديون سنة 1983 مقابل 16.2 بالمئة سنة 1974.

كما ان معظم الدول النامية قد لجأت الى المصادر الخاصة للحصول على القروض وقد أدى الى ارتفاع نسبة الديون الخاصة الى مجموع الديون الخارجية لجميع الدول النامية الى حوالي 70 بالمئة سنة 1980 مقابل 5.9 بالمئة سنة 1970 نظرا لسهولة عملية الاقتراض وقد أدى الى تعقد مشكلة الديون الخارجية في بداية الثمانينات.

➤ **ارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة:** يؤدي ارتفاع الأسعار الى التأثير على أوضاع المديونية الخارجية للدول النامية في عدة نواحي منها:

— -تزداد مديونية الدول النامية غير المصدرة للنفط بسبب ارتفاع تكلفة استيراد البترول وبالتالي ترتفع تكلفة الواردات وبالتالي يزداد العجز الخارجي وينتج عن ذلك لجوء هذه الدول الى الاقتراض الخارجي وهو ما يزيد من حجم المديونية وتزداد معها أعباء المديونية.

— -بارتفاع أسعار النفط فان الدول المصدرة للنفط حصلت على فوائض مالية كبيرة وظفت هذه الأموال في أسواق المال الدولية، وتنافست البنوك الدولية في إعادة تدوير هذه الفوائض من خلال اقراضها، وعملت على تسهيل اقراضها مما أدى الى اعتماد هذه الدول على الاقتراض وهو ما يزيد من تفاقم وضعية المديونية الخارجية لبلدان النامية.

— -بارتفاع أسعار النفط أيضا ترتفع تكلفة الإنتاج في معظم دول العالم وهو ما يؤدي الى حدوث ارتفاع أسعار جميع المنتجات مما يزيد من ارتفاع تكلفة الواردات للدول النامية وبهذا تستطيع الدول المتقدمة المعتمدة على النفط ان تنقل عبء ارتفاع أسعار النفط الى الدول النامية المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء ان أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة في السبعينات شجع العديد من الدول النامية الى اللجوء للاقتراض الخارجي بشكل موسع، ولكن بعد هذا الانخفاض اتجهت أسعار الفائدة في الأسواق الدولية الى ارتفاع الكبير على عاتق الدول النامية المدينة التي عجزت عن تسديد ديونها المستحقة في بداية الثمانينات، وقد اشارت التقارير الدولية الى ان متوسط سعر الفائدة الذي اقترضت به الدول النامية من المصادر الخاصة قد بلغ حسب سعر الليور حوالي 16.6 بالمئة سنة 1981.

ثانيا: اثار المديونية على الدول النامية:

1- **على ارتفاع خدمة الدين:** أدت المديونية الخارجية للدول النامية الى ارتفاع معدل خدمة الدين بشكل كبير والذي يسمى مؤشر خدمة الدين بالنسبة للصادرات الذي يسامي نسبة مجموع الأقساط بالاطافة الى مجموع الفوائد الى مجموع صادرات الدول المدينة.

كلما ارتفع هذا المعدل سيؤدي الى معظم حصيلة النقد الأجنبي المحصل عليها من الصادرات ستوجه لتسديد أعباء الديون وخدمة الديون، وتظهر الاختصاصيات العامة الى تطور مدفوعات خدمة الديون في الدول النامية فهو يزداد بالضعف من 1980 الى 1990 حسب ما يشير اليه الجدول الموالي الذي يوضح نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات لبعض الدول العربية في الفترة الممتدة من 1980 الى 1995

2- على الاستيراد واضعاف عملية التنمية: تحتاج الدول النامية في عملية التنمية الى السلع الرأسمالية والالات والمعدات التي ليس لها القدرة على انتاجها وكذا بعض المواد الغذائية الأساسية التي لا تستطيع انتاجها، وهذا يتطلب منها استيرادها، ولكن الاستيراد وطالما موجه لتسديد الديون الخارجية سيكون نصيب التنمية ضعيفا نظرا لعدم قدرة الاقتصاد المحلي على توفير الأموال اللازمة لعملية التنمية والاستيراد.

3- على ميزان المدفوعات: أحدثت المديونية الخارجية نزيفا في انتقال العملة الصعبة الى تسديد الديون وخدمتها ووجدت هذه الدول نفسها تعيش حالة سيئة بين العجز والاستدانة واستمرار العجز وتزايد الاعتماد على قروض الخارجية وفي القرن الثامن عشر كانت حركة رؤوس الأموال تزيد عن حجم الصادرات والاقساط والارباح للخارج وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات، اما في القرن العشرين فان تدفقات الموارد الى البلاد المختلفة وصلت للخارج وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات، اما في القرن العشرين فان تدفقات الموارد الى البلاد المختلفة وصلت الى درجة كبيرة في نموها، حيث اصبح ما تستنزفه من أرباح وموارد يفوق كثيرا حجم ما ينفق، وبالتالي احداث العجز في موازين المدفوعات.

4- على التضخم:

-عند دخول القروض الأجنبية للدولة يقابله زيادة في عرض النقود في تلك الدولة وبالتالي ينتج عن تنفيذ المشروعات الممولة عن طريق الاقتراض الخارجي في زيادة الكتلة النقدية، وهذا بإمكانه ان يؤدي الى بروز تيارات تضخمية خلافا لوكان الامر بالتمويل المحلي للمشروعات الصادر من المدخرات المحلية كما ان التسديد أقساط الدين له تأثير على ارتفاع الأسعار وخاصة اذا كانت صادرات الدولة المدينة تستهلك محليا و محليا مما يزيد في ارتفاع أسعارها.

-زيادة أعباء الدين الى انخفاض القدرة الشرائية واضعاف القدرة على زيادة التصدير مما يؤدي الى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع.

على انخفاض الادخار المحلي والاحتياطات الأجنبية: يؤثر تفاقم المديونية الخارجية وزيادتها على لادخارات المحلية في البلدان المدينة. وتعمل على اضعافها وفي المقابل تعمل على تشجيع الاستهلاك المحلي. وهذا يعود الى ان قادة البلدان المدينة ينظرون الى ان التمويل الأجنبي يمكن ان يكون بديلا، وبالتالي لا تتمكن من

تعبئة الادخار المحلي. كما ان أعباء الدين الخارجي اثرت بدورها على تكوين مدخرات محلية، كما تؤثر المديونية الخارجية على انخفاض الاحتياطيات الأجنبية من العملة الصعبة اذ يعمل تسديد المديونية على استنزاف احتياطياتها من العملات الأجنبية من العملة الصعبة اذ يعمل تسديد المديونية على استنزاف الاحتياطياتها من العملات الأجنبية لتسديد ديونها وابعائها.

ثالثا: الحلول

1-إعادة جدولة الديون

-الجوء الارادي الى إعادة الجدولة: وهي الحالة التي تكون فيها الدولة في موقف قوة لتطلب من الدائنين إعادة جدولة ديونها اما اللجوء الاجباري لجدولة الديون على العكس.

-شروط إعادة جدولة الديون

- عدم قدرة الدولة المدينة على تسديد استحقاقات الديون
- لا تشمل إعادة جدولة الديون سوى القروض المقدمة من الجهات الرسمية للدول الدائنة.
- تعيد جدولة ما بين 85 بالمئة الى 90 بالمئة من الديون المستحقة في الفترة المحددة بفترة سماح خمس سنوات
- تحمل الدول المدينة بالفوائد الناجمة عن التأخير على الأقساط المؤجلة.
- التزام الدول المدينة بتنفيذ سياسات وتوجهات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومطالب صندوق نقد الدولي التي عليها تنفيذها:
 - *العمل على تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
 - *تحرير الأسعار العامة
 - *تحرير التجارة الخارجية
 - *رفع الرقابة عن الأسعار المحلية
 - رفع الدعم عن الموارد الضرورية وتجميد الأجور
 - رفع أسعار الفائدة المدينة للحث على الادخار والاستثمار لرفع الناتج المحلي على المدى الطويل.

2-إعادة تمويل: تعتبر إعادة تمويل الأداة المفضلة من طرف المؤسسات التي تستعمل بصفة مستمرة في نطاق تسيير الخزينة ويهدف تحصيل المدين على شروط تمويل جديدة افضل من شروط الديون القديمة

3-التسهيل المالية:هو تركيبة تسهيلة بهدف تغطية استحقاقات المبلغ الأساس لجزء من الديون المصرفية والمستحقة .

4-أساليب أخرى

✓-عمليات تحويل الديون:تتم عمليات تحويل الدين بالنسبة للمستثمرين والمقيمين وغير المقيمين والذين يحتفظون بعملات اجنبية في الخارج فمثلا:عندما تكون دولة مدينة لاحد المصارف واي جهات مقرضة،فانه يمكن لهذه الجهات الدائنة ان تبيع لطرف ثالث وذلك بمنحه خصما معيناً على هذا الدين،ويحصل الطرف الثالث بعد شرائه للدين على عملة محلية بقيمة هذا الدين،بسعر الصرف السائد بين العملتين أي العملة المحلية والعملة التي تم بها،تقييم الدين.

✓-مبادلات الدين بسهم:وتتمثل في إمكانية تحويل الدين الخارجي لاحد الجهات الدائنة الى حقوق الملكية من خلال امتلاك الدائن لحصص من اسهم راس المال المؤسسات او الشركات الوطنية ويوفر هذا الأسلوب للمستثمر الأجنبي أداة امتلاك اوصول في الدول المدينة

✓-إعادة شراء الدين:حسب هذا الأسلوب تقوم الدولة المدينة بشراء ديونها من البنوك التجارية وعلى الرغم من ان هذه الديون القائمة لم تستحق بعد الا الدولة المدينة قد ترغب في تخفيض رصيد الدين الخارجي والاعباء المترتبة عليه عن طريق شراء او سداد هذا الدين بالقيمة السوقية له وهي اقل من القيمة الاسمية للدين.

✓-توريق الدين:وهي عملية تحويل الدين الى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية وتسمى في هذه التقنية بسندات التخارج، اذ يمكن للمصارف الدائنة تحويل القروض التجارية الى أوراق قابلة للتداول.